

عنف الولادة شكل من أشكال الإساءة التي تؤثر في النساء حصريا

الإهمال والإيذاء الجسدي أثناء الولادة تهديد غير مباشر لجسد المرأة



على النساء معرفة حقوقهن قبل الولادة وفقا للمعايير الدولية

وتشير الدراسة إلى أن عنف الولادة، إلى جانب العنف في مجال أمراض النساء، يعد شكلا من أشكال الإساءة التي تؤثر في النساء حصريا، وتميل إلى أن تكون تحت البساط لأنها لا تزال موضوعا محظورا، حتى أن النساء أنفسهن، دائما، لا يدركن أن تجاربهن في الولادة الطبيعية يمكن عدها إساءة.

وتستلم الكثيرات لجميع الإجراءات التي يتخذها الطبيب حتى لو لم يفهم السبب، لكن يترتب على ذلك لاحقا المزيد من المتاعب، لذا فإن على النساء معرفة حقوقهن قبل الولادة وفقا للمعايير الدولية، وهي أنه لا يحق لمقدم الخدمة الطبية مهما كان نوعه إجبار الحامل على الخضوع لإجراء طبي دون موافقتها، حتى لو كان ذلك سيؤثر على حياة الجنين، ويمكن للمستشفى رفض تقديم الخدمة في هذه الحالة.

كما يجب أن يُعلم الطبيب الحامل بالإجراء الطبي الذي يتم اتخاذه وأن يتأكد أنها قد فهمت تماما أبعاده.

وللمرأة الحق في رفض التعامل مع طبيب أو ممرض محدد وطلب استبداله بأخر.

ولا يحق لمقدم الخدمة الطبية تقديم حليب صناعي أو أعشاب طبيعية دون موافقة من الأم.

كما يحق للمرأة طلب التواصل مع إدارة المستشفى للإبلاغ عن أي انتهاك تعرضت له في غرفة الولادة.

وأكدت دوبرافكا، الخبيرة في الأمم المتحدة والمقررة الخاصة المعنية بمسألة العنف ضد المرأة وأسبابه، أنه من حق المرأة التي تلد الحصول على رعاية كريمة ومحترمة خالية من العنف وسوء المعاملة، مضيفة أن واقع الملايين في جميع أنحاء العالم يشير إلى عكس ذلك تماما.

ودعت سيمونوفيتش إلى الوقف الفوري لسوء المعاملة والعنف الممارس ضد النساء أثناء الولادة، مشيرة إلى أنهما من انتهاكات حقوق الإنسان واسعة النطاق والمنهجية التي لا تزال تلحق الضرر بحياة المرأة في جميع أنحاء العالم.

وأضافت أن النساء يعانين من انتهاكات تتراوح بين الإساءة اللفظية والسلوك الجنسي والإهانة العميقة، إلى العنف البدني مثل الإجراءات الطبية غير الضرورية والإلزامية والروتينية التي تنفذ دون موافقة كاملة ومستنيرة.

وأشارت إلى أن بعض النساء يخضعن للعلاج الجراحي دون تخدير، والإزالة الجراحية للمشيمة والخياطة ما بعد الولادة، وقد يتعرضن أيضا لانتهاكات الخصوصية والإيذاء البدني.

وفي دراسة مشتركة بين منظمة الصحة العالمية واليونيسيف وعدد من المنظمات الدولية، قالت نحو 42 في المئة من النساء إنهن تعرضن للإيذاء الجسدي أو اللفظي أو التمييز أثناء الولادة في المراكز الصحية، مع تعرض بعضهن للكدمات والصدمات والتهديدات أو الاستهزاء بهن أو الضغط عليهن بالقوة. ووفقا للدراسة، تعددت أشكال عنف الولادة الطبيعية الممارس في كل أنحاء العالم بما في ذلك البلدان المتقدمة، بين استخدام القوة مثل الضغط على البطن، وإخفاء المعلومات عن المرأة، وعدم الحصول على أي مسكن للألم، وأيضا اللمس المفرط أو غير المناسب أثناء الولادة أو عند التخدير.



على كل امرأة أن تعلم أن من حقها سؤال طبيها بشكل تفصيلي عن أي أمر وأي إجراء قبل أن يتخذ



وقالت جازية إنها تعرضت لشئتي أنواع الإهانات من الطاقم شبه الطبي وخاصة خلال ولادتها الأولى لأنها كنت تجهل بعض التفاصيل. وأضافت لـ"العرب" أنها حالما دخلت إلى المستشفى وتم وضعها في غرفة صغيرة مكشوفة وكانت ملزمة بالبقاء فيها للخضوع لكشف أولي لمعرفة وقت الولادة، ورغم أنها كانت تتالم إلا أن المرضات لم يصغين إليها. ولما تم إرسالها إلى غرفة الولادة زادت ألمها وظلت وحيدة في الغرفة لأكثر من نصف ساعة دون قدوم الطبيب ما جعلها تترجى المرضات لإنقاذ حياتها. وكانت مجبرة على الخضوع لعملية قيصرية لأن ولادتها الأولى تمت بنفس الشكل ما زاد في خطورة الموقف.

وخضعت ميساء إلى طلق صناعي لتسرع عملية الولادة، دون حتى أن يتم إخبارها بذلك.

وقالت لـ"العرب" "عندما طلبت أخذ حقنة مسكنة للألم أعطوني الطبية حقنة أخرى لا تأثير لها، وكانت ستقوم بإحداث شق الولادة دون أن تخبرني به كإجراء روتيني، وحين رفضت هذا الإجراء حدثتني عن مخاطر عدم إجرائه وحينها اقتنعت ووافقت عليه".

وأضافت أنها حينما اشتكت في ما بعد من أثر الجرح لم تستجب الطبية لشكواها قائلته إنه أمر طبيعي ناتج عن الخياطة، للكشف بعد ذلك أن الجرح التهاب واستلزم تدخلا طبيا.

حالة متكررة

يعد العنف أثناء الولادة ظاهرة عالمية تمارس ضد المرأة عند الولادة القيصرية أو الطبيعية.

وتخضع غالبية النساء، مرة واحدة على الأقل، لعملية الإنجاب، ورغم أن المخاض التي يعانينها، يكون لدى بعضهن تصور أو إدراك بأن الولادة الطبيعية رغم ألمها ومشقتها تكون أسهل وأكثر أمانا. ولا تدرك كثيرات تعرضهن في أثناء الولادة الطبيعية إلى العنف وعدم الاحترام وسوء المعاملة في المرافق العامة والخاصة في جميع أنحاء العالم وبطريقة ممنهجة.

وعرفت منظمة الصحة العالمية العنف الذي يتعرض له النساء أثناء خضوعهن للولادة بأنه استيلاء على جسد المرأة من قبل العاملين الصحيين، في شكل علاج غير إنساني، وإضفاء طابع طبي تعسفي، وكذلك إضفاء طابع مرضي على العمليات الطبيعية، بما في ذلك فقدان المرأة الاستقلال والقدرة على اتخاذ قراراتها بحرية بشأن جسدها وحياتها الجنسية، ما له عواقب سلبية على نوعية حياة المرأة.

في الالتجاء إلى العمليات القيصرية حتى في الحالات التي لا تتطلب ذلك، لتحقيق المزيد من الأرباح. وكشفت ثلاثة تقارير طبية في دورية "ذا لانسييت" الطبية عن ارتفاع معدلات الولادات القيصرية في جميع أنحاء العالم إلى حد يندب بالخطر.

وأفادت التقارير أنه خلال الـ30 عاما الأخيرة تضاعف عدد الولادات القيصرية أكثر من 3 مرات، من نحو 6 في المئة من جميع المواليد إلى 21 في المئة. ومن المفترض أن تكون الولادة القيصرية هي الحل الأخير وليست الخيار الأول، إذ حسب ما أفادت الدراسات، يمكنها أن تزيد من فرصة الوفاة بنسبة 60 في المئة على الأقل، وفي بعض الظروف تبلغ 70 في المئة.

كما يمكن أن تؤدي إلى خطر تعرض المرأة لمضاعفات تهدد حياتها أثناء الولادة، مثل النزيف وتمزق الرحم واستئصال الرحم والسكتة القلبية بنحو 5 أضعاف، ويرتفع هذا الخطر أكثر في الولادات اللاحقة.

ولكن، حسب بعض الدراسات، الفارق المالي بين الولادة الطبيعية والقيصرية يجعل بعض مزودي الخدمات الصحية يفضلون العمليات القيصرية، وهو ما دفع فريق باحثي الدراسات لأقتراح المساواة في الأجور في المستشفيات عند إجراء الولادة أو لخفض تلك المعدلات.

وأشارت جازية الحيدري، أم لطفلين، إلى أنها خضعت في المرتين لولادة قيصرية بمستشفى عمومي وكانت الولادة في العمر الثانية أصعب بكثير من الأولى مما جعلها لا تفكر في الإنجاب مرة ثالثة.

صنفت منظمة الصحة العالمية ومنظمات حقوقية ما يتعرض له النساء من انتهاكات أثناء الولادة عنفا ضد المرأة، ينتج عنه امتناعهن عن البحث عن الرعاية الطبية قبل الولادة. كما أن الكثيرات يستسلمن لجميع الإجراءات التي يتخذها الطبيب حتى لو لم يفهمن السبب. ودعا مسؤولون إلى الوقف الفوري لسوء المعاملة والعنف الممارس ضد النساء أثناء الولادة حتى لا يلحق الضرر بحياتهن.

والعقم في مصر إن هناك بعض الممارسات العامة التي تحدث بالفعل، مثل اللجوء للولادة القيصرية من دون داع أو ضرورة طبية، وإنما لأن تكلفتها المادية أعلى، وبحسب قولها، فإنه في غضون سنوات قليلة قد تصبح مصر خالية من الولادات الطبيعية. وأضافت طابيل أن هناك بعض الإجراءات المتبعة في عمليات الولادة قد يعتقد البعض أنها عنف موجه ضد المرأة، ولكنها في الحقيقة ممارسات ضرورية، لأن عدم اتخاذها عند الحاجة إليها يعتبر مجازفة كبيرة.

وتابعت أن هناك بعض الممارسات التي تحدث في بعض المستشفيات دون غيرها، وهي بالفعل أمور من الممكن تصنيفها عنفا ضد المرأة، مثل الفحص المهلي المتكرر دون داع طبي. وأشارت إلى أن هذه الممارسات تحدث على الأرجح في المستشفيات التعليمية ودون استئذان صاحبة الشأن، ومنها أيضا إعطاء الرضيع أول رضعة من الحليب الصناعي بعيدا عن لبن الأم، كوسيلة لإظهار الاهتمام والرعاية الزائدة، مؤكدة أن هذا الإجراء يحرم كلا من الأم والرضيع من حقوقهما الطبيعية، خاصة إن لم يكن هذا الإجراء لسبب طبي.

وأوضحت طابيل أنه من الممكن أن تحدث الكثير من الممارسات الخاطئة في غرف الولادة، وأيا كان السبب وراء قيام الطبيب بهذه الممارسات فهو خطأ لا يمكن تبريره، كما أنه خطأ لا يمكن تعميمه على عموم المستشفيات المصرية.

وأكدت الطبيبة أن على كل امرأة أن تعلم أن من حقها سؤال طبيها عن أي أمر وأي إجراء قبل أن يتخذ، وإن كانت لا تعلم ماهية تفاصيل الإجراءات فليتها أن تسأل طبيها بشكل تفصيلي، ولا تتردد في إبلاغها بكافة جوانب هذا الإجراء، وعليها أن توافق عليه أو ترفضه قبل البدء في تنفيذه.

وأكد عبدالستار السحباني المختص التونسي في علم الاجتماع أن المؤسسات الاستشفائية العمومية إمكانيةها محدودة ما يجعل غالبية مرتاديه من الفقراء، وهو ما يشرع للإطار شبه الطبي التعامل مع النساء بنوع من العنجهية والإساءة إليهن عند الولادة وعدم تحمل متاعبهن، إضافة إلى افتقارهم لتكوين نفسي واجتماعي يمكنهم من التعامل مع النساء بصفة جيدة.

وقال السحباني لـ"العرب" إن غياب الرقابة داخل المؤسسات العمومية كذلك عامل من عوامل ازدياد ظاهرة العنف عند الولادة، ما يجعل المتظلمات غير قادرات على الحصول على حقوقهن.

وأضاف أن هذه الظاهرة ليست حكرا على المؤسسات الحكومية فحتى المؤسسات الخاصة تمارس نوعا من الإساءة ضد النساء، خصوصا لما تسارع

راضية القيزاني
صحافية تونسية



للمنع التطور المطرد الذي شهده مجال طب النساء والتوليد، حيث أصبحت هناك أجهزة تقيس المؤشرات الحيوية للجنين في رحم أمه ومسكنات قوية تجعل من الولادة أقل ألما وعمليات قيصرية تنفذ حياة الأم، الممارسات العنيفة التي تتعرض لها النساء في غرف الولادة ومن بينها الإساءة أثناء المخاض والإهمال والإعتداء الجسدي وعدم احترام الحامل. وتصنف هذه الممارسات ضمن عنف الولادة، وتعد انتهاكا لحقوق المرأة، وينتج عنها امتناع النساء عن البحث عن الرعاية الطبية قبل الولادة مستقبلا، كما تعتبر الإساءة أثناء الولادة أحد أشكال العنف المسلط على المرأة.

مشكلة عالمية

أثبتت الدراسات التي قامت بها منظمة الصحة العالمية لدى بحثها في احتمالات حدوث مثل هذه الممارسات أنها مشكلة عالمية، وأن النساء يعانين من إساءة أو معاملة مهينة أو إهمال أثناء ولادتهن في المستشفيات ومراكز الرعاية الصحية.

وأشارت إلى أن هذه العلاقة المسيئة بين النساء وطاقم العناية الصحية تخلق ترددا في طلب المساعدة الطبية أثناء الولادة، لأن النساء يكن ضعيفات ولا يقدرن على حماية أنفسهن، وتكون نتيجة هذه الإساءات سيئة على الطفل والأم.

عبدالستار السحباني
غياب الرقابة داخل المؤسسات الاستشفائية يعرض النساء للإساءة



ووجدت المنظمة أحداثا ساهمت فيها مراكز الرعاية الصحية في الاعتداء الجسدي، مثل الحرمان من مسكنات الألم وعدم الاحترام والإهانة وانعدام الخصوصية وعدم التوعية بالحقوق والتعقيم الإجباري ورفض المنشأة الطبية إيداع الحالة والإهمال أثناء الولادة وعمليات طبية لإرادية وطرد النساء من المؤسسة الطبية بسبب عدم قدرتهن على دفع التكاليف.

ويؤدي الإهمال أثناء الولادة إلى عواقب تهدد الحياة وتحتاج لتدخل طبي. ويلتجى أطباء القطاع الخاص في كثير من الأحيان إلى الولادة القيصرية لأنها تدر كثيرا من الأموال.

وقالت الدكتورة مروة طابيل اختصاصية أمراض النساء والتوليد



يجب أن يعلم الطبيب الحامل بالإجراء الطبي الذي يتم اتخاذه